الباب السابع

المشروع الاسلامى الحضارى

ويتضمن الموضوعات التالية :-

- **مفهوم الاسلام الحضارى ولماذا؟**
- **التحديث و سمات الاسلام الحضاري؟**
- **الفرق بين الاسلام الحضاري والاسلام السياسي؟**
- **الاسلام والدولة الحديثة**
- **التحديث الاسلامي**
- **تحديات تواجه الاسلام الحضاري**
- **تحديات وعقبات تواجه إقامة دولة الخلافة**

مفهوم الاسلام الحضارى ولماذا؟

طرح رئيس وزراء ماليزيا داتو سري عبد الله أحمد بدوي مشروعاً لنهضة الأمة على هدي تعاليم الاسلام ؛وذلك من أجل استعادة دور الحضارة الاسلامية، ويسمى هذا المشروع الاسلام الحضاري ،وهو اصطلاح يقصد به المنهج الحضاري الشامل لتجديد الاسلام ، ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم والتطور والريادة الإنسانية.

ويهدف هذا المشروع لتقديم الاسلام بمنظوره الحضاري باعتباره ديناً يشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويلبي متطلبات الروح والبدن والعقل ، ويعالج قضايا الفرد والجماعة والدولة كما يعرض هذا المشروع منهجاً شاملاً ومتكاملاً للعمل بالاسلام على نحو يميزه عن مناهج الدعوة والعمل الاسلامي كالصوفية والحركات الاسلامية السياسية، فضلا عن جماعات العنف والتكفير.

ويعرف مشروع الاسلام الحضاري فيصفه بأنه جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصيلة، وإعطاء الأولوية للقيم والمعاني الاسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة وترشدها، ويحدد مبادئه في الآتي:

١- الإيمان بالله وتحقيق التقوى وذلك لأن الإيمان بالخالق هو العامل الأساسي في الاستخلاف وعمارة الحياة، بينما تقوى الله تفضي إلى جليل الأعمال وأحسن الأخلاق وأعدل العلاقات بين الناس وبالتالي لا يقتصر دور مبدأ الإيمان على تزكية الروح وتنقية المعتقد وتصحيح العبادة،

وإنما يتعداه إلى العناية بالسلوك وأعمال الجوارح.

٢- الحكومة العادلة والأمينة: التي جاءت عن طريق الشورى والاختيار الحر دون قهر أو إكراه،وتعمل على بسط العدل ونصرة المظلومين وردع الظالمين، وترد الحقوق إلى أهلها، وترعى مصالح الأفراد على اختلاف أعراقهم ومعتقداتهم ، كما تقوم على قضاء حوائجهم بأمانة وتجرد وإخلاص .

٣- حرية واستقلال الشعب فالحرية هي القيمة الكبرى في الحياة الإنسانية، وهي الحافز على العمل والإبداع، وبها يكون الإنسان مستقلاً وحراً في قراراته؛ وقد خلع عن رقبته طوق العبودية والتبعية.

٤- التمكن من العلوم والمعارف فالعلم هو المرتكز الأساسي لنهضة الأمة، والوسيلة التي يستعان بها على عمارة الأرض، وتسخير ما فيها، وترقية الحياة، والانتفاع بالطيبات من الرزق.

٥- التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة التي تعني التنمية بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،الروحية والمادية والثقافية والحضارية، وتجعل صلاح الإنسان غاية وهدفاً لها.

٦- تحسين نوعية الحياة: وتعني سلامة الحياة واستقرارها وجودتها وتوفير متطلباتها الضرورية.

٧- حفظ حقوق الأقليات والمرأة: رعاية حقوق الأقليات العرقية والدينية، واحترام المرأة وتقدير مكانتها وتعزيز دورها الإيجابي في

المجتمع.

٨- الأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة: العناية بالأخلاق الفاضلة والقيم المعنوية السامية في كل المجالات والجوانب، وأن تكون هي الأساس لتربية الأجيال.

٩- حفظ وحماية البيئة: العمل على حماية البيئة والحفاظ عليها ومنع ما يهددها من عوامل التلوث والآفات والإهلاك.

١٠- تقوية القدرات الدفاعية للأمة: وذلك للحفاظ على سلامة ووحدة أراضي الدولة وحماية المصالح العليا لشعوبها والمحافظة على استقلالها وسيادتها.

ولماذا الاسلام الحضاري؟ يحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لهذا المشروع فيقول: إن الاسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث كما أنه يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين، لأنه يشجع على التسامح والتفاهم والاعتدال والسلام وفي بلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الاسلام الحضاري يهدف لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم وأعراقهم ، ومن المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف، فهذا المشروع سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدراً للفخر والاعتزاز ليس للمسلمين وحدهم ، وإنما لغير المسلمين أيضاً.

ويحدد سمات المجتمع الماليزي الذي يستهدف مشروع الاسلام الحضاري إيجاده في ثماني سمات هي:

١- أن يتحلى بالأفكار الوسطية والمعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة.

٢- قوامه الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للأمة كلها والناس جميعاً.

٣- يتصف بالمسئولية والجد في تأدية دوره وواجباته.

٤- تكون فيه العلاقات بين أفراده مترابطة وتقوم على الثقة والأخلاق الفاضلة.

٥- يتصف بالنظام ويحترم سيادة وحكم القانون.

٦- متحد الكلمة ومتعاون ومتكافل فيما بينه.

٧- تطبق الدولة تعاليم الاسلام الحقيقي وتحقق مقاصد الشريعة الاسلامية.

٨- تكون الدولة رائدة وقائدة وليست تابعة وذليلة.

<u>التحديث وسمات الاسلام الحضاري؟</u>

يجيب داتو عبد الله زين عن هذا السؤال فيقول: الوسطية والتوازن هي أهم سمات مشروع الاسلام الحضاري، والتحديث لا يعني إهمال القديم، وهناك حرج في وصف المشروع بالحداثة؛ لأنها غالباً ما تقترن بالمفاهيم الغربية، وكذلك الحال بالنسبة لوصف الاسلام التقدمي، ونفضل إطلاق وصف الوسطية على مشروع الاسلام الحضاري.

ويضيف:الوثائق الرئيسة للمشروع قيد المراجعة من قبل وزارة الشئون الاسلامية ومعهد تفهيم الاسلام، وتشتمل على ٦٠ صفحة، وسيطالع رئيس الوزراء بنفسه هذه الوثائق ليخرج المشروع في ثوب قشيب وسيكون باللغة الملايوية، ثم يترجم إلى اللغتين العربية والإنجليزية ويشمل ذلك أهداف المشروع، ومبررات الأخذ بالاسلام كمنهج حياة متكامل من أجل تطوير المسلمين وزيادة تقدمهم في مجالات العلوم والتقنية والاقتصاد والإدارة والأخلاق وسيكون الكتاب مشروعاً متكاملاً ودليلاً واضحاً والآن تمهد الحكومة لقيام منابر تناقش قضايا الاقتصاد والتعليم والثقافة، وتجمع المختصين والخبراء وعلماء الشريعة

الفرق بين الاسلام الحضاري والاسلام السياسي؟

يقول داتو عبد الله زين الاسلام الحضاري يبدأ من أسفل إلى أعلى، ومن القاعدة إلى القمة، ومن الجمهور والقرى إلى القادة بطريقة منظمة ومتدرجة ورفيقة، وبالتركيز على الأولويات حيث العبرة بالمعاني والمقاصد لا الألفاظ والعبارات والاسلام الحضاري ليس ديناً جديداً ولا مذهباً فقهياً مبتدعاً، وإنما طريقة تقوم على مثل وقيم الاسلام الخالدة لتعزيز تقدم الحضارة الاسلامية، وهي طريقة لعرض الاسلام بواقعية وعملية وعودة الأمة إلى مصادر الاسلام الأصيلة ومبادئه القويمة ويعطي مشروع الاسلام الحضاري مزيداً من الاهتمام لزيادة جودة الحياة

الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أعراقهم وثقافاتهم ومعتقداتهم.

ويعزز ذلك هدف الرؤية الإستراتيجية لماليزيا بحلول عام ٢٠٢٠ لكى تكون دولة متقدمة، كاملة التطور ومنجزة لعملية التنمية المتوازنة والشاملة بكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والروحية والمادية والثقافية والحضارية، وأن تحقق مراتب متقدمة في العدالة الاجتماعية والمثل المعنوية والاستقرار السياسي والمشاركة الشعبية وجودة الحياة ونزاهة الحكومة والوحدة الوطنية.

الاسلام والدولة الحديثة

شكلت مسألة الدولة أحد التحديات التي واجهت تيار الاسلام السياسي منذ ولادته ولاحظ المسلمون كيف باتت الدولة الحديثة تتحكم في كافة شؤون الحياة، وهو ما طور رؤيتهم تدريجياً فى اتجاه محاولة القبض على مقاليد الحكم والسلطة بدون التحكم فى مقاليد الدولة ولأن حركة الثورة العربية أدت وتؤدي إلى وصول قوى إسلامية سياسية عديدة إلى مقاعد الحكم وقيادة الدولة، فإن مسألة الدولة أصبحت أكثر إلحاحاً ومدعاة للجدل، ليس فقط لأنها ستحدد نمط الحكم وإدارة شؤون البلاد، ولكن أيضاً لأنها سترسم علاقة القوى الاسلامية الحاكمة بالشعب وبالعالم.

هذه ملاحظات أولية حول مسألة الدولة الحديثة، التعقيدات التي تحيط بمشروع الأسلمة، وحدود هذا المشروع وآفاقه، من حيث علاقته بمؤسسات الدولة الحديثة،التي تعتبر النموذج الوحيد المتاح للدولة والوحدة المعترف بها على صعيد العلاقات الدولية.

كما كان فى الإمبراطوريات الأوروبية في القرون الوسطى كانت سلطة الدولة الاسلامية محدودة وكان أحد أسباب حدود القوة تلك، كان بالطبع بطء وقصور وسائل الاتصال ، بما في ذلك وسائط نقل الأخبار والمعلومات ووسائط النقل والحركة كما كانت تكاليف الحفاظ على مؤسسة عسكرية كافية ومتفرغة عالية نسبياً؛ وحتى أعلى مؤسسات الحكم الاسلامية كفاءة في تحصيل الموارد، مثل الدولة العثمانية، وجدت عنتاً كبيراً في الحفاظ على جيوشها في حالة جيدة، لاسيما بعد أن تراجعت وتيرة الفتوحات والموارد التي وفرتها وكان عامل الاختلاف الرئيس بين الدولة الاسلامية ونظيرتها الأوروبية يتمثل في الدور الذي لعبته المؤسسة الدينية، طبقة العلماء، في المجال الإسلامي ففيما عدا الدوائر المتعلقة مباشرة بالحكم والإدارة بما في ذلك قطاع من الإدارة المالية،لم تتمتع الدولة الاسلامية بحق التشريع،الحق الذي حافظت عليه مؤسسة العلماء باعتبارها حارسة الدين والمتحدثة باسم الشريعة والجماعة ولأن الدولة، حتى أكثر الدول الاسلامية التقليدية استبداداً

وانحرافاً، أقامت شرعيتها أيضاً على أساس من الاسلام، فقد جمعت قيم الدين بين الدولة ومؤسسة العلماء وقوى المجتمع وجماعاته المختلفة؛ بمعنى أن الجميع عادوا إلى مرجع واحد، وتحدثوا لغة مشتركة، ورأوا العالم من منظار واحد في الوقت نفسه، لم تنجح الدولة الاسلامية مطلقاً في تحقيق امتصاص كلي لمؤسسة العلماء في جسم الدولة ؛ ولا نظر العلماء لأنفسهم، حتى في دولة بيروقراطية المبنى كالدولة العثمانية، باعتبارهم شريكاً في الحكم والسلطة وظلت طبقة العلماء في مسافة وسطى بين دائرة السلطة والحكم، من ناحية، ودائرة المجتمع والجماعة ،من ناحية أخرى وبهذا المعنى لا يمكن وصف الدولة الاسلامية التقليدية بالاستبداد، أو على الأقل أن استبدادها لم يكن شبيهاً باستبداد نظيرتها الأوروبية لم تتغلل الدولة الاسلامية في قلب الجماعات المختلفة، التي تركت لتدير شؤونها في استقلال عن مؤسسة الحكم؛ ولكن في أغلب الحالات،لم تكن سياسات الدولة وقراراتها ترى من قبل الجماعات والفئات الاجتماعية باعتبارها غريبة أو غير منطقية الحلقة الهامة في هذا التداخل، الجزئي بين الدولة والجماعة، يعود بالتأكيد إلى دور الجسر وحلقة الاتصال الذي تعهدته مؤسسة العلماء، والمشترك الاسلامي بين الطرفين.

وبخلاف الدولة التقليدية، تمارس الدولة الحديثة حكماً مركزياً، يقوم على أن الدولة مصدر الشرعية ومنها تصدر القوانين؛ وتؤسس عملية التقنين لسيطرة الدولة الشاملة على التعليم، الاقتصاد والتجارة والنقد، الاتصال، الإسكان، أنماط السلوك، العقاب، الملكية، الأمن، والأرض والحدود تفترض الدولة، باعتبارها تجلي الأمة، الولاء الكامل، الذي يؤسس لفكرة أن قرارات الدولة وسياساتها تعبيراً عن إرادة الأمة، وللنص الدستوري الشهير على سيادة الشعب وعلى أنه مصدر السلطات ، كما يؤسس كذلك لمبدأ الخيانة بكافة مستوياتها ودرجاتها.

وتعتبر الدولة الحديثة في أوروبا دولة علمانية وبالرغم من أنه من الصعب تحديد لحظة الانفصال الأولى بين الدولة والكنيسة، فالمتفق عليه أن الانشقاق البروتستانتي، وما ولده من حروب، يشير إلى بداية هذا الانفصال وبهذا المعنى، لم تمثل العلمانية في مطلعها تياراً مناهضاً للدين، بل توجهاً لتأميم الدين، أو تحريره من احتكار المؤسسة الكنسية ولكن العلمنة في النهاية كانت ظاهرة تاريخية، صنعتها جملة المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي عاشتها أوروبا الحديثة.

وربما تصلح النقاط التالية، التي خلص إليها تشارلز تيللي، لتلخيص السمات الكلية للدولة الحديثة والشروط الاجتماعية المؤسسة لحداثتها:
١- تسيطر الدولة الحديثة على مساحة أرض متصلة ومحددة، وهي

مصدر الشرعية الأعلى على هذه الأرض.

٢- أنها دولة تحكم مركزي، يتفوق مستوى مركزيتها على أي مستوى تمتعت به مؤسسة الدولة من قبل.

٣- أنها مؤسسة تعلو على وتتميز عن أية مؤسسة اجتماعية أخرى.

٤- أنها تستطيع فرض إدعاء السيطرة باحتكار متزايد للقوة داخل مناطق تحكمها.

٥- وتكفل هذه الدولة أنماط العدالة، حق التجمع، حرية الإعلام والنشر، حق التظلم، حماية الأقليات، الدفاع عن الحياة والملكية، مبدئياً وفي شكل عام، وليس بفعل نفوذ الفرد أو الصلات الخاصة.

تحول التفوق الغربي إلى مصدر اهتمام وقلق كبيرين لمصلحي نهايات القرن التاسع عشر، علماء كانوا أو رجال دولة أو رحالة أو مراقبين لطرق عمل إدارات الإحتلال وعكست الاستجابة الاسلامية للتحديات التي فرضتها مواجهة التفوق الغربي حقيقة أن التراجع الاسلامي الأول أمام القوة الصاعدة لأوروبا الحديثة جاء في ساحة الحرب لا في ميادين القانون والتعليم والإدارة ولم يكن غريباً بالتالي أن تبدأ أولى محاولات الإصلاح الاسلامي على يد رجال الدولة، مثل سليم الثالث ومحمد علي وبايات تونس والسلاطين القاجار، وأنها اقتصرت على إعادة البناء العسكري ولكن سرعان ما أصبح واضحاً ان التحديات

الغربية كانت أكثر عمقاً وشمولاً، وأنه حتى إعادة البناء العسكري لم تكن ممكنة بدون إعادة بناء سياسي واجتماعي واقتصادي واسع النطاق خلال الحقبة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى، تعرضت معظم بلاد الاسلام لعملية إعادة البناء أو التحديث هذه، لعملية وصلت في أغلب الأحيان إلى ما يشبه إعادة صياغة كاملة للمجتمعات الاسلامية.

اختلفت أدوات وديناميات برامج التحديث من منطقة إلى أخرى في مصر، تونس، والدولة العثمانية، ولعبت الدولة الدور الرئيس في حركة التحديث ؛ بينما كانت إدارات الاحتلال هي المسؤولة عن برامج التغيير في الجزائر وأندونيسيا والهند، التي وقعت جميعها ضحية للتوسع الإمبريالي الأوروبي المبكر وقد استأنفت إدارات الاحتلال دورها ذاك في مصر وشمال وغرب أفريقيا بعد أن وقعت هذه البلاد تحت السيطرة الأجنبية وليس هناك شك في أن مشروع التحديث العثماني كان أكثر مشاريع التحديث شمولاً،إذ أنه تواصل من ١٨٤٠ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة، بدون أي انقطاع يذكر.

أحد أهم أهداف مشروع التحديث، كما مثلته التجربة العثمانية، كان تأكيد وبسط سيطرة الدولة على الأرض والمجتمع استدعى ذلك الهدف احتكار الدولة لأدوات العنف، ممثلة في الجيش الحديث، وأجهزة الشرطة

والأمن كما استدعى بناء إدارة هرمية ترتكز إلى سلسلة متصلة من مستويات المسؤلية، وفرض الحكم المركزي على المناطق التي كانت تدار محلياً أو بما يشبه الحكم الذاتي ومن أجل إحكام سيطرة الدولة ودوام هذه السيطرة، وبهدف تعظيم الموارد، شقت الطرق الجديدة ومدت خطوط سكك الحديد، وأنشئت شبكات الاتصال التلغرافي، كما أطلقت مخططات الإصلاح الزراعي وقصد بإدخال نظام التعليم الحديث وإقرار المناهج الدراسية المركزية أن تنتج معاهد التعليم الحديثة النمط المطلوب من موظفي الدولة، وإلى خلق أمة ومجتمع جديدين، توحدهما رؤية واحدة ونمط تفكير واحد.

تحديات تواجه الاسلام الحضارى

بعد أن عرض رئيس الوزراء الماليزي لجوانب رؤيته حدد جملة من التحديات التي تواجه مشروع الاسلام الحضاري، وهي في جملتها تحديات داخلية، أبرزها:

١- الجمود والتقليد: يقف تيار الجمود والتقليد عقبة أمام محاولات التجديد والاجتهاد بدعوى الإبقاء على القديم وإن لم يكن صالحاً لعصرنا؛ وهو تيار يعبر عن نفسه في الجمود المذهبي والتقليد الفكري.

٢- التطرف: وهو تيار أفرزته المشكلات والاختلال العميق في المجتمعات المسلمة،ويعبر عن نفسه في حركات التطرف الفكري

والسلوكي.

٣- الانعزال والترهب: وهو تيار ينتشر وسط الأمة الاسلامية، وتغذيه المواقف السلبية الداعية إلى الزهد والرهبنة والابتعاد عن الدنيا والانصراف عنها كلية.

٤- العلمانية: وهي اللادينية التي ترفض ارتباط الدين بالحياة، وتوجيهه لجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتحارب تدخل تعاليم الدين في شئون الدولة والحكم.

٥- أحادية المعرفة: المعرفة الجزئية سواء بالشرع أو الواقع تؤدي إلى نظرة جزئية للأمور وتحجب عن صاحبها معرفة الأبعاد الحقيقية للقضايا، وبالتالي يكون حكمه قاصرًا وعاجزًا عن المعالجة الوافية، ولا بد من معرفة الشرع والواقع معاً.

٦- الضعف في إدارة الوقت: إن إهدار الوقت وعدم إدراك قيمته من أوضح أسباب الفشل والتردي في الحياة العامة في البلاد الاسلامية.

تحديات وعقبات تواجه إقامة دولة الخلافة

- أول معوق هو الثقافة التي غرسها الاحتلال في ربوع الديار الاسلامية بغرس مبادئ التشرذم وكل ما يخالف الاسلام خاصة فصل الدين عن الدولة واستغلال فساد الكنائس فيما مضى ليكره الناس الالتزام بالدين والترويج بأن التخلي عن الالتزام بالدين هو عنوان التقدم وطبقوا ذلك

على أنفسهم واستشهدوا بذلك أنهم عندما تركوا الدين تقدموا وسموا ذلك عصر النهضة وهذا الأمر ينطبق عليهم بمفردهم لأن رجال الدين لديهم فسدوا والاسلام يختلف عن ذلك جملة وتفصيلا فلا رجال دين لدينا في الاسلام يمتلكون السطوة والنفوذ ولكن لدينا علماء متخصصون في التفسير وغيره وكل رجال المسلمين يسمون رجال دين ولا أحد يتميز على أحد والعقبة الثانية هي الدساتير والقوانين التي وضعها الاستعمار في البلاد الاسلامية والعملاء الذين يحكمون على النمط العربي وقاموا بالتصدي لأي عامل يعمل لعودة الاسلام ووضعوا قوانين وشرائع تحول دون عودة الاسلام مرة أخرى ومن يعترض على ذلك يتهم بقلب نظام الحكم.

ثالثا: الجهود المتواصلة للدول الكبرى لضمان عدم رجوع الخلافة ووحدة المسلمين حيث يرون ذلك خطرا على مصالحهم فينفقون الأموال الطائلة لعدم تحقق هذا الأمر.

رابعا: عدم وجود اتحاد فكري بين ولاة الأمور لتحقق هذا الأمر وشيوع مبادئ التشرذم في ظل تفاوت الثروات بين الدول الاسلامية وبعضها البعض.

والدول الكبرى لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه عودة الخلافة لأننا سنكون الدولة الوحيدة التي ستقوم بتغيير وجه التاريخ والجغرافيا من

أندونسيا حتى أسبانيا خاصة في ظل عودة الثروات والمناطق الإستراتيجية المنهوبة لتستفيد منها الدول الاسلامية وستكون الدولة الاسلامية العظيمة متحكمة في العالم وفي ثرواته والغرب ومفكريه يعلمون بعودة الخلافة الاسلامية فقد نصح أحد مستشاري أوباما قائلا إن دولة الخلافة قادمة لا محالة ونصح أوباما بالتعامل معها وعدم استعدائها وكذلك قال جورج بوش الابن ذات مرة إن المسلمين يريدون إقامة دولة الخلافة من أندونسيا حتى أسبانيا ونحن ندرك أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه قيام هذه الدولة التي ستغير وجه العالم.